

شبكة الابتكار المالي العالمي (الشبكة)

وثيقة تشاورية

أغسطس 2018

جدول المحتويات

3	1. الملخص التنفيذي
4	2. المقدمة
5	3. بيان الرسالة
7	4. الوظائف
11	5. الخطوات القادمة
12	المرفق رقم 1: قائمة الأسئلة
12	الملحق رقم 1: البيانات التجريبية التنظيمية في مجال الخدمات المالية
14	الملحق رقم 2: ملخص الإعفاء من الترخيص في البيئة التجريبية التنظيمية المقدم من هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية

1. الملخص التنفيذي

1. أصبحت اتجاهات الابتكار الرئيسية الناشئة في مجال الخدمات المالية ذات طبيعة عالمية بشكل متزايد وليست محلية؛ فعلى سبيل المثال، يجري تطوير ونشر الحلول القائمة على تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (البلوك تشين) بالتزامن في أسواق مالية مختلفة. ونظراً لوجود اتجاه عام نحو تطوير مثل هذه الحلول الرقمية، فقد حان الوقت الآن للنظر في كيفية البدء في استحداث سبل جديدة لمشاركة الخبرات وإدارة المشكلات الناشئة في هذا السياق. ويجب على الهيئات المعنية بتنظيم الخدمات المالية إعادة النظر في سبل العمل والتعاون الحالية من أجل تحقيق التوازن بين الفوائد المحتملة للابتكار (بالنسبة للمستهلكين والقطاع المالي ككل) والأهداف التقليدية للسياسات، المتمثلة تحديداً في الاستقرار المالي والنزاهة والشمول المالي، المنافسة ورفاهية المستهلك وحمايته.
 2. تتبع هذه الورقة وثيقة مقترحات نشرتها هيئة السلوك المالي البريطانية (FCA) في فبراير 2018 فيما يتعلق بفكرة "البيئة التجريبية العالمية" (Global Sandbox). وتُقدّم هذه الورقة تحديداً بشأن الخطوات التالية للمشروع. ونحن نرى أن هذه الفكرة تحمل مزايا كافية لمواصلة استكشافها بهدف توسيع أفاق أنشطة الابتكار التي تنفذها الجهات التنظيمية للخدمات المالية حالياً في جميع أنحاء العالم.
 3. في ظل تطوّر هذا المشروع، تطوّر النموذج التشغيلي المحتمل كذلك. وبالتالي، عدّلنا اسم المجموعة ليصبح شبكة الابتكار المالي العالمي (الشبكة). ويعكس هذا الأمر النطاق الكبير لكل من طبيعة ونطاق المجموعة، وبالرغم من أن مفهوم البيئة التجريبية لا يزال أحد المكونات الوظيفية للمجموعة، إلا أنها لا تمثل إلا إحدى الأدوات المتاحة. ونحن نرى أيضاً أن الفرصة متاحة أمام الجهات التنظيمية التي ليس لديها حالياً بيانات من نوعية البيئة التجريبية للمشاركة في الوظائف المختلفة الواردة أدناه.
 4. تشمل مقدمة هذه الورقة معلومات أساسية عن المناقشة، بما في ذلك الموضوعات الرئيسية التي من المقرر أن تظهر في عملية التشاور الأولية غير الرسمية. وهي تُحدد بعد ذلك بياناً للرسالة يُحدد الدور الذي نرى أن الشبكة تقوم به في دعم الابتكار المسؤول. ونحن نرى أن الشبكة من الممكن أن تقوم بثلاث وظائف رئيسية: أن تكون بمثابة شبكة للهيئات التنظيمية للتعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتواصل مع الشركات؛ وتوفير منتدى للأعمال المشتركة المتعلقة بالسياسات أو التجارب التنظيمية؛ وتوفير شركات ذات بيانات تدعم تجربة الحلول العابرة للحدود (الشركات للمستهلكين "B2C" أو الشركات للشركات "B2B").
 5. يتناول الجزء المتبقي من الورقة بعد ذلك كل مجال من هذه المجالات واحداً تلو الآخر ويوضح السبب في أننا نرى أنها تُشكل جزءاً مهماً من الشبكة، بما في ذلك وجهة نظرنا لاحتمالات عملها جنباً إلى جنب مع القطاع وغيرها من مؤسسات صياغة السياسات.
- من يجب عليه قراءة هذه الورقة**
6. نشجع شركات الخدمات المالية المبتكرة والجهات التنظيمية للخدمات المالية وشركات التقنية ومقدمي خدمات حلول التقنية والهيئات التجارية ومسرة الأعمال والأوساط الأكاديمية ومجموعات المستهلكين وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يحرصون على أن يكونوا جزءاً من تطوير الشبكة للرد على الأسئلة التي تتضمنها الورقة.

2. المقدمة

7. دفع نمو التقنية المالية (الفينتيك) في الخدمات المالية الجهات التنظيمية من جميع أنحاء العالم إلى استحداث مبادرات تهدف إلى التفاعل مع نماذج الأعمال والخدمات والمنتجات الناشئة هذه والاستجابة لها. وتهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق ثلاث نتائج: أولاً، إدخال تحسينات على سوق الخدمات المالية الأوسع نطاقاً التي تفيد المستهلكين وغيرهم من المشاركين في السوق. ومن الممكن أن تكون هذه التحسينات في شكل منتجات استهلاكية جديدة و/أو يمكن الوصول إليها بشكل أفضل أو تطوير تقنيات جديدة لتسهيل تنفيذ المتطلبات التنظيمية (ريجتيك). ثانياً، ضمان استيعاب السلطات التنظيمية لأحدث التطورات السوقية والتكنولوجية. ثالثاً، العمل مع تلك الشركات المبتكرة لمساعدتها على فهم المتطلبات التنظيمية التي يلزم عليها استيفاؤها.
8. سعت بعض الجهات التنظيمية إلى تحقيق مثل هذه النتائج من خلال استخدام البيانات التجريبية التنظيمية للسماح للشركات بتجربة منتجات أو خدمات جديدة، في حين قدمت جهات تنظيمية أخرى الدعم للشركات من خلال توفير إدارة للابتكار أو مسرع أعمال. ويقدم الملحق (1) نظرة عامة على فكرة البيانات التجريبية التنظيمية في مجال الخدمات المالية. وتسعى جهات تنظيمية أخرى إلى تسخير إمكانات التقنية الجديدة لتحسين طريقة أداءها لمهامها الرقابية (سوبيتيك). كما تُشارك بعض الجهات التنظيمية في اتباع كل هذه الأساليب أو مجموعة منها.
9. بعد إصدار هيئة السلوك المالي البريطانية لوثيقة اقتراحات أولية بشأن فكرة "البيئة التجريبية العالمية" بتاريخ فبراير 2018، تم استلام 50 رداً تتضمن آراءً إيجابية حول فكرة تعاون الجهات التنظيمية في هذا الصدد. كما سلطت الردود المستلمة كذلك الضوء على الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها المستهلكون من خلال استحداث منتجات أو خدمات جديدة مبتكرة، والشركات التي تتطلع إلى طرح هذه الأفكار في السوق. وتشمل الموضوعات الرئيسية التي ظهرت في الردود ما يلي:
 - **التعاون التنظيمي:** توفير بيئة تتعاون فيها الجهات التنظيمية بشأن التصدي للتحديات المشتركة أو المسائل المتعلقة بالسياسات التي تواجهها الشركات في مختلف الدول. كما تم تسليط الضوء على مدى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها الشركات التي تتطلع إلى التفاعل مع مختلف الجهات التنظيمية على أساس ثنائي في ظل الظروف الحالية.
 - **المشاركة التنظيمية:** مجال يمكن لصناعة معينة أن تنخرط فيه مع مجموعة أوسع نطاقاً من أصحاب المصلحة التنظيميين بشأن أحد الموضوعات أو المسائل المتعلقة بالسياسات.
 - **سرعة التطبيق في الأسواق الدولية:** من الممكن تقليل الوقت المستغرق في تطبيق الأفكار في الأسواق الدولية. كما تم تسليط الضوء أيضاً على الإمكانيات التي تتمتع بها التقنيات الناشئة (مثل تقنية التشفير) أو نماذج الأعمال فيما يتعلق بتطبيقها عبر الحدود، حيث إن لدى الشركات طموحات لتوسيع نطاق انتشارها خارج السوق المحلية.
 - **الحوكمة:** يجب أن تتسم بالشفافية والعدل بالنسبة للشركات المحتملة التي ترغب في التقدم للمشاركة في الاختبارات العابرة للحدود. ولقد قدم المشاركون مجموعة من النماذج المحتملة لإجراء الاختبارات مثل الانتقال من البيئة التجريبية المحلية إلى "البيئة التجريبية العالمية" أو فعاليات "TechSprints" مشابهة لتلك التي نظمتها هيئة السلوك المالي في الماضي.
 - **التقنيات الناشئة / نماذج الأعمال:** سلطت الردود الضوء على مجموعة كبيرة من الموضوعات والمسائل الموضوعية، وخاصة تلك ذات التطبيق الملحوظ عبر الحدود. ولقد تضمنت المجالات التي تم تسليط الضوء عليها الذكاء الاصطناعي، وتقنية دفتر الحسابات الموزعة، وحماية البيانات، وتنظيم الأوراق المالية والطرح الأولي للعملة، واعرف عميلك أو مكافحة غسل الأموال، والتمويل الأخضر.
10. وفي وقتٍ لاحق، أقامت هيئة السلوك المالي خلال مارس 2018 فعالية مع مجموعة من أصحاب المصلحة الدوليين لمناقشة الفرص التي يمكن أن تقدمها الشبكة استناداً إلى الردود المتلقاة من السوق ضمن عملية التشاور الأولي. وبعد انعقاد الفعالية، اتفق عدد من أصحاب المصلحة الذين حضروا على وجود ميزة في تطوير الفكرة بشكل أكثر والتزموا بالمشاركة في عملية التشاور.
11. تمثلت أهداف المجموعة في العمل على إصدار الوثيقة التشاورية هذه والتوسع في الأفكار المبدئية وتصميم إطار عمل تشغيلي للشبكة. ولقد أعربت مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة عن رغبتها في متابعة التقدم الذي تُحرزه المجموعة الرئيسية. وتُحدد هذه الوثيقة وجهات نظر المؤسسات المذكورة، ومع ذلك فإننا نرحب بمزيد من المشاركة والاهتمام من جانب الجهات التنظيمية الأخرى أو المؤسسات ذات الصلة بناءً على الأفكار الواردة في هذه الوثيقة.

3. بيان الرسالة

- [مقترح] تُعد الشبكة سياسة تعاونية ومبادرة لتبادل المعرفة تهدف إلى تعزيز النزاهة المالية ورفاهية المستهلك وحمايته والشمول المالي، المنافسة والاستقرار المالي عبر الابتكار في مجال الخدمات المالية، وذلك من خلال تبادل الخبرات والعمل المشترك على قضايا السياسات الناشئة وتسهيل إجراء تجارب مسؤولة عابرة للحدود على الأفكار الجديدة.

لماذا

12. تتمثل النتيجة المرجوة من هذه المبادرة في توفير نظام عالمي للخدمات المالية يخدم بشكل أفضل المجتمع الأوسع نطاقاً من خلال تسخير التقنية الجديدة لتوفير مستوى محسّن بشكل عام من الخدمة والخبرة والنزاهة. ومن النتائج المرجوة أيضاً إنشاء إطار عمل جديد للتعاون بين الجهات التنظيمية للخدمات المالية بحيث يكون مكملاً لعمل المؤسسات الأخرى الواضحة للمعايير التي تُقيم الابتكار المالي.

13. تتطلب وتيرة التغير التكنولوجي، بما في ذلك تطوير التقنيات ونماذج الأعمال الناشئة في مجال الخدمات المالية، من السلطات التنظيمية التكيف مع هذا المشهد الجديد وابتكار طرق جديدة للتعاون. ويرجع ذلك إلى أن التقنيات والنماذج التجارية الناشئة تقدم للهيئات التنظيمية أسئلة حول كيفية استيفاء الشركات للمتطلبات التنظيمية الضرورية في ظل تسخير هذه الأدوات.

14. نرى أن الشبكة توفر للهيئات التنظيمية للخدمات المالية طريقة مرنة وسلسلة للتعاون في العمل وتنفيذ أعمال مشتركة وتبادل الخبرات في مجال الابتكار المالي، مما يُعزز الاستقرار المالي والنزاهة ونتائج العملاء والشمول من خلال دعم الاعتماد المسؤول لتلك التقنيات ونماذج الأعمال الناشئة. كما نرى أن الشبكة ينبغي أن تتسم بالمرونة والسرعة، وذلك بمعنى التعلم من خلال الأنشطة وتبادل هذه المعرفة من أجل تحسين الأساليب التنظيمية الحالية وتكرار تطبيقها.¹

15. تم تصميم الشبكة لتكون مجموعة شاملة من الجهات التنظيمية للخدمات المالية والمؤسسات ذات الصلة. وستسعى الشبكة إلى توفير طريقة أكثر فعالية للمؤسسات المبتكرة من أجل التفاعل مع الجهات التنظيمية مما يُساعد على التنقل بين الدول أثناء نظرها في الأفكار الجديدة وتقييمها.

ماذا

16. نرى أن الشبكة بإمكانها تحقيق ذلك من خلال إنجاز ثلاث مهام مكملة لبعضها بعضاً:

أ. **شبكة الجهات التنظيمية** – وهي عبارة عن مجموعة من الجهات التنظيمية والمؤسسات ذات الصلة التي تُشجع على تبادل المعلومات والمعرفة بشأن اتجاهات الابتكار الناشئة والتجارب المحلية والاختبارات والمبادرات الخاصة بها، فضلاً عن تقديم معلومات اتصال يسهل الوصول إليها للشركات.

ب. **العمل المشترك بشأن السياسات والتجارب التنظيمية** – التعاون بين الجهات التنظيمية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات للاسترشاد بذلك في إعداد النهج الذي ستسير عليه الجهات التنظيمية، وذلك بهدف دعم عمل هيئات وضع المعايير. وقد يشمل ذلك تعاون الجهات التنظيمية في وضع حلول التقنية التنظيمية (ريجنيتك).

ج. **التجارب العابرة للحدود** – دعم الشركات في إجراء تجارب في دول مختلفة للسماح لها بالتعرض للقضايا التنظيمية في مختلف الدول في كل من مجالي العمل بين الشركات ولشركات والعمل بين الشركات والعملاء.

كيف

17. صُممت الشبكة بحيث تكون ذاتية الدعم ومستقلة عن أي مؤسسات كبرى، إذ من المتوقع مساهمة أعضائها بالموارد البشرية اللازمة. ومن المقرر أن تبدي الجهات التنظيمية للخدمات المالية الراغبة في الانضمام التزامها واهتمامها بالعمل على القضايا المتعلقة بالابتكار أو التقنية المالية أو التقنية التنظيمية. وهو مسعى تعاوني يهدف إلى إشراك الجهات التنظيمية والشركات الإبداعية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين، مثل الأوساط الأكاديمية.

18. من المقرر أن يقدم النهج متعدد الأطراف إطاراً تعاونياً للهيئات التنظيمية بغرض تجميع المعارف وتبادل الخبرات حول التطورات الجديدة في السوق، وأن يمنح الشركات أيضاً القدرة على التفاعل والانخراط مع شبكة من الجهات التنظيمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وينطوي ذلك على إمكانية إجراء تجارب في عدة بلدان في آن واحد فيما يتعلق بالشركات التي تتبوأ مكانةً تمكّنها من ذلك، أو مشاركة نتائج الاختبارات المحلية مع الجهات التنظيمية الأخرى في الشبكة بالتفصيل.

19. الشبكة غير مصممة لتحل محل أو النهوض بدور هيئات وضع المعايير الدولية للخدمات المالية أو غيرها من المؤسسات الدولية التي تتولى مراقبة الاتجاهات الناشئة وتقييماتها فضلاً عن صياغة المعايير الدولية وأفضل الممارسات. كما أن الشبكة غير مصممة لتغدو هيئة تنظيمية تضطلع بمسؤولية تنفيذ القواعد. وبدلاً من ذلك، تهدف الشبكة، التي من المحتمل أن تتداخل عضويتها مع عضوية تلك المؤسسات، إلى البناء على عمل أصحاب المصلحة وإتمامه من خلال المشاركة المستهدفة على النحو المبين أدناه.

¹ للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً حول فكرة الحوكمة المرنة، يُرجى الرجوع إلى قسم "الحوكمة المرنة: إعادة تصور صنع السياسات في الثورة الصناعية الرابعة"، المنتدى الاقتصادي العالمي المقام في يناير 2018، متاح على: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Agile_Governance_Reimagining_Policy-making_4IR_report.pdf

20. لم يُبت بعد في العضوية النهائية للشبكة التي تمضي بهذا المشروع قدماً. وتلتزم المؤسسات المذكورة في هذه الوثيقة بدراسة الفكرة بمزيد من الاستفاضة، ورغم ذلك ستساعد المشاورات في الاسترشاد بها في أي مشاركة مستقبلية لأي من الجهات التنظيمية. وبالمثل، قد تقرر الجهات التنظيمية غير المذكورة في هذه الوثيقة المشاركة في المستقبل، أو بعد الإطلاق الرسمي للشبكة.

الأسئلة

- س1: هل توافق على بيان الرسالة المقترح للشبكة؟
- س2: هل توافق على الوظائف الثلاثة الرئيسية المقترحة للشبكة؟
- س3: ما هي جوانب/مجالات التنظيم التي تشكل التحدي الأكبر عندما يتعلق الأمر بالابتكار؟
- س4: هل ترى أي أسباب وراء احتمالية تحقيق هذه المبادرة لنتائج معاكسة لتلك التي تهدف إلى تحقيقها؟

4. الوظائف

أ. شبكة الجهات التنظيمية

لماذا

21. وقع عددٌ من الجهات التنظيمية حتى تاريخه اتفاقيات تعاون ثنائية بهدف تحسين تبادل المعلومات بشأن الموضوعات المتعلقة بالابتكار. علاوة على ذلك، تضمنت هذه الاتفاقيات في بعض الحالات آلية إحالة لدعم الشركات التي تتطلع إلى نشر أفكارها على صعيد عالمي.
22. تسعى شبكة الجهات التنظيمية إلى البناء على أوجه التعاون القائم والسماح بتبادل المعلومات على نطاق أكثر عمقاً وحجماً وسرعةً، مستفيدةً من مجموعة واسعة من وجهات النظر والخبرات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، أفادت التعقيبات الواردة بأن ذلك من شأنه أن يسد الفجوة الحالية، موفراً بذلك بيئة مواتية للحوار المفتوح بشأن الموضوعات المتعلقة بالابتكار. وتمثل شبكة الجهات التنظيمية القادمة من جميع أنحاء العالم التي تتبادل المعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بالابتكار والاتجاهات التكنولوجية السائدة والقضايا الناشئة تغييراً وتطوراً مستمراً من الوضع الحالي للتعاون في هذا المجال.
23. أخبرنا المشاركون أنه قد يكون من الصعب الدخول في محادثات مع إحدى الجهات التنظيمية في سوق جديدة عندما لا يكون هناك سابق اتصال. وستحرص الشبكة على المساعدة في تصحيح ذلك الأمر من خلال مساعدة الشركات على عقد مناقشات تتعلق بالتوسع الدولي أو السياسات مع هيئات تنظيمية متعددة، وذلك بالاستناد إلى آليات الإحالة القائمة السارية اليوم بموجب العديد من الاتفاقيات الثنائية.

ماذا

24. ستكون شبكة الجهات التنظيمية بمثابة منتدى يتيح التعاون بين الأعضاء بهدف النهوض بالابتكار المالي وإقامة روابط قوية بين الأقسام المختلفة في الجهات التنظيمية للخدمات المالية. وتعد فكرة أفضل الممارسات من المجالات التي يمكن لمجموعة الجهات التنظيمية استعراضها معاً عندما يتعلق الأمر بتقييم مزايا الابتكار المالي لصالح المستهلكين.
25. وستوفر الشبكة حلقة وصل بهيئات وضع المعايير في القطاع المالي الدولي والنشاط ذي الصلة الذي تضطلع به فيما يتعلق بالابتكار، والمبين بمزيد من التفصيل أدناه. وتحقيقاً لأغراض هذه الوثيقة، تشير هيئات وضع المعايير للخدمات المالية الدولية إلى مؤسسة دولية تمتلك تفويضاً بصياغة السياسات أو المعايير المتعلقة بتنظيم الخدمات المالية أو الإشراف عليها (على سبيل المثال المنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO)/ الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)/لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) مجموعة مراقبي المركز المالي الدولي (GIFCS)).

كيف

26. ستتكون الشبكة من مجموعة شاملة تضم جميع أعضاء الشبكة. وستشارك الشبكة الشاملة جميع المعلومات المتعلقة بالأعضاء مع تسليط الضوء على الأجزاء الرئيسية من العمل المحلي أو مناقشة اتجاهات الابتكار الناشئة. ومن المتوقع أن يشارك جميع أعضاء الشبكة في المجموعة الشاملة الأوسع نطاقاً.
27. ستضم الشبكة مجموعات فرعية معنية بموضوعات مختلفة. وستكون المجموعات الفرعية ذاتية التنظيم وستختار إطارها الخاص للعمل معاً. وسيكون بمقدور الأعضاء المشاركة كلٌّ وفقاً لمصالحه. وسيطلب من المجموعات الفرعية تقديم تعقيبات إلى الشبكة الكبيرة في مناسبات رئيسية مثل الاجتماعات العادية.
28. ستتولى مجموعة توجيهية مُشكَّلة من عدد صغير من الأعضاء الإشراف على الشبكة. وسيترأس المجموعة التوجيهية أحد الأعضاء، الذي يجري اختياره على أساس توافق الآراء، وذلك بالجوء إلى تصويت بين جميع أعضاء الشبكة إذا لزم الأمر. وفي هذه الحالة سيكون نظام التصويت لتعيين رئيس باحتساب صوت واحد من كل دولة. وستعمل المجموعة التوجيهية بمثابة أمين سر للشبكة، بما يشمل تنظيم الاجتماعات وتقديم تحديثات بشأن الأعضاء.
29. ستجتمع الشبكة مرتين بصورة شخصية كل عام، مع عقد مناقشات ربع سنوية لمناقشة التحديثات الرئيسية. وسيكون للرئيس حق الرفض الأول لاستضافة اجتماعات شخصية. وستطلب الشبكة أيضاً تعقيبات من القطاع ومجموعات المستهلكين والأوساط الأكاديمية، وذلك لفهم المخاوف الرئيسية أو المخاطر الناشئة التي قد تتطلب إيلاء مزيدٍ من الاهتمام، سواء من خلال الشبكة أو عبر أحد أقسامها. وستنشر الشبكة - عند الاقتضاء - المراسلات الخارجية للتحديث بشأن أنشطتها.
30. ستحرص الشبكة على إكمال عمل هيئات وضع المعايير ودعمه عند الاقتضاء. وستكون شبكة الجهات التنظيمية بمثابة القناة الرئيسية التي ستحدث من خلالها هذه المشاركة. وستوجه الدعوة إلى هيئات وضع المعايير المعنية للمشاركة أو الإشراف على المجموعات الفرعية ذات الصلة أو التجارب العابرة للحدود. ستحرص الشبكة على تجنب الازدواج غير اللازم في عمل وضع المعايير، ومع ذلك، قد تقدم - حيثما أمكن - دعماً أو مساهمات إضافية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات.
31. بالنسبة للشركات، ستحرص شبكة الجهات التنظيمية على مساعدتها في التطرق إلى مجالات جديدة مثل استكشاف التوسع الدولي أو القضايا المتعلقة بالسياسات العابرة للحدود. وستوفر الشبكة للشركات معلومات يسهل الوصول إليها بشأن جهات الاتصال ذات الصلة،

بما في ذلك الفرص التي تعقب التوقيع للحصول على الدعم و/أو المبادرات المستمرة بين أعضاء الشبكة. وقد نتاح هذه المعلومات من خلال إنشاء محتوى إلكتروني مشترك أو من خلال بوابة إلكترونية للشبكة.

الأسئلة

- س5: هل تؤمن بضرورة أن تمثل مسألة تطوير أفضل الممارسات للهيئات التنظيمية عند تقييم الابتكار المالي أولوية للشبكة؟ إذا كانت الإجابة لا، فما هي الأولويات الأخرى التي يجب على الشبكة تناولها أولاً؟
- س6: هل توافق على مبدأ إشراك هيئات وضع المعايير العالمية كجزء من الشبكة؟ وما هي الطريقة التي تود إشراك هذه المؤسسات بها؟

ب. الأعمال المشتركة المتعلقة بالسياسات والتجارب التنظيمية

لماذا

- 32. لقد أبرزت التعقيبات التي تلقيناها الحاجة إلى إيجاد بيئة يمكن فيها مناقشة التقنيات الناشئة ونماذج الأعمال مع السلطات التنظيمية ذات الصلة. ويوفر الاعتماد على الخبرات المستمدة من الجهات التنظيمية المتعددة والمعرفة المحلية التي يملكها فرصة للاستعانة بأكثر من مصدر لتطبيق حلول للتحديات المشتركة وتعزيز قيادة الفكر التعاوني بشأن القضايا الناشئة. قد يقلل الحوار الأوثق بشأن السياسات وتبادل المعرفة احتمالية المراجعة التنظيمية في المستقبل.
- 33. ستكون الخطوة الأولى في هذه العملية هي اضطلاع الأعضاء بتحديد مجالات الاهتمام المشتركة، والتي قد تنشأ عن عمل الشبكة وعقد مناقشات مع هيئات وضع المعايير أو إحدى المجموعات الفرعية أو من خلال عقد مشاورات مع القطاع ومجموعات المستهلكين والأوساط الأكاديمية. وبالمثل، قد تسلط نتائج التجارب العابرة للحدود التي تنطوي على أعضاء متعددين الضوء على مجالات اهتمام السياسات المتداخلة المحتملة.

ماذا

- 34. لقد أبلغتنا الشركات أن النهج التنظيمية المختلفة يمكن أن تكون بمثابة حاجز أمام تحقيق الأفكار الجديدة أو الارتقاء بها عبر الأسواق. كما يمكن أن تكون الشبكة بمثابة أداة لتحديد مجالات الاختلاف هذه. وسيركز النشاط على التقنيات الناشئة وكيفية تفاعلها مع نماذج الأعمال الناشئة والآثار المترتبة على اتجاه السياسة التنظيمية. وقد يرتبط ذلك أيضاً بالنشاط المستمر حول العالم والذي يقم إمكانات التقنية التنظيمية والتقنية الرقابية. ومن شأنه أيضاً تقديم الألية التي من خلالها يمكن مناقشة مستقبل بعض المناقشات المتعلقة بالسياسات بين الجهات التنظيمية والقطاع والأوساط الأكاديمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.
- 35. القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CTF) والدفعات والتحقق من الهويات العابرة للحدود ليست سوى بعض الأمثلة التي قد تتطلب اتباع نهج مشترك عبر الدول للحصول على حلول إما لتكون (1) ذات جدوى/ناجحة اقتصادياً أو (2) قابلة للتشغيل المتبادل.

كيف

- 36. سوف تستلزم عملية اتخاذ القرارات في مجالات التركيز العمل بشكل تعاوني لضمان تحقيق جميع الأعمال المشتركة لمصلحة جميع الأعضاء، غير أنه ستكون هناك حالات قد لا تتمتع فيها بعض الجهات التنظيمية بالسلطة أو الخبرة أو الموارد اللازمة للمشاركة في هذا العمل. ومن ثم فستكون لدى الأعضاء حرية اختيار المشاركة في النشاط الذي سوف يحقق لهم أكبر فائدة.
- 37. تتضمن أنواع أعمال السياسات التي يمكن للأعضاء التعاون فيها نشر النتائج المستنتجة من التجارب العابرة للحدود وكيفية تسخيرها في المواقف المتطورة الخاصة بالسياسات. كما قد تتضمن كذلك دراسات مقارنة عن أشكال المصلحة المشتركة، والتي تستهدف استيعاب المنهجيات التنظيمية المختلفة، بالإضافة إلى جوانب الالتقاء المحتملة في المستقبل.
- 38. أضف إلى ذلك أننا نرى إمكانية للتعاون بين الأعضاء في التجارب التي تدخل فيها المنهجيات الجديدة في مجالات التقنية التنظيمية والتقنية الرقابية. ففي مايو من عام 2018، استضافت هيئة السلوك المالي البريطانية أحدث سلسلة لها من فعاليات TechSprints التي تُركز على مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية، والفعالية عبارة عن مبادرة تعاونية تتضمن هيئات تنظيمية ووكالات إنفاذ قانون دولية، بما في ذلك المركز الأسترالي لتلقي وتحليل تقارير المعاملات (AUSTRAC) والسلطة النقدية بسنغافورة (MAS) وسوق أبوظبي العالمي. وتُمثل إقامة فعاليات مماثلة في المستقبل، تتضمن مشاركة من أعضاء الشبكة، أحد الخيارات التي يمكن من خلالها استكشاف المشاكل الناشئة.
- 39. قد تُبرز فعاليات TechSprints حلولاً تجريبية يُمكن أن تُمثل حلولاً محتملة جيدة تستهدف تحقيق المزيد من التطور والاختبارات عن طريق الشبكة. وعلاوة على ذلك، فسوف تُساعد فعاليات TechSprints على الوقوف على التقنيات والمنهجيات الناشئة التي قد تُستخدم في حل حالات الاستخدام على الصعيد الدولي وقد تُمثل منصة مناسبة يُعبر فيها أعضاء الشبكة عن التحديات / الاختبارات التي سوف يرحبون بتطبيق هذه التقنيات والمنهجيات من أجلها.

40. يجب أن تقوم الأعمال الخاصة بالسياسات التي تُجرى ضمن أعمال الشبكة على وجهات النظر ومشاركات من مجموعة كبيرة من الجهات المعنية وعلى استيعاب نشاط كل شركة من الشركات وكذلك الشراكات بين الشركات الرائدة والشركات الناشئة إلى جانب الاتحادات الصناعية المختلفة التي نشأت على مدار السنوات الأخيرة.

41. سيكون من المتوقع مشاركة الأعضاء للأعمال الخاصة بالسياسات ذات الصلة مع مجموعة الأعضاء الكبرى للشبكة مع تقديم تحديث للسوق بشأن أي نشاط من الأنشطة في حال جدوى ذلك.

الأسئلة

○ س7: ما هو نوع النتائج المستقاة من أعمال السياسات والتجارب التنظيمية التي قد تحقق فائدة لمؤسستكم؟

ج. تجارب الشركات العابرة للحدود

لماذا

42. كان هناك إجماع في التعقيبات التي وردت على أن قدرة الشركات على تجربة التقنيات الجديدة وتطويرها في دول مختلفة هو أمر ينطوي على أهمية كبيرة في تحديد الفائدة المحتملة التي يمكن تحقيقها للمستخدمين النهائيين، حيث كان هناك توافق في التعقيبات على إمكانية تحقيق ذلك على مستوى نماذج الأعمال من شركة لعميل ومن شركة لشركة. ونتيجة لذلك، فإننا نرى بأن القطاع الصناعي في حاجة إلى تقديم حل جديد يساعد الشركات في هذا المجال.

43. وفي ظل الظروف الراهنة، فإننا نجد أن مبادرات الابتكار التي تديرها الجهات التنظيمية للخدمات المالية تميل إلى التركيز على الجانب المحلي. وليس هناك في الوقت الراهن أي منصة عالمية تمنح الشركات القدرة على تجربة الأفكار الجديدة مع المستهلكين أو غير ذلك من المشاركين في السوق في دول متعددة بالعمل مع السلطات التنظيمية المعنية. تدور عمليات تسهيل إجراء التجارب العابرة للحدود حول ضمان مشاركة الفوائد المحتملة للابتكار المالي مع المستهلكين والسلطات التنظيمية وغير ذلك من الجهات المشاركة في السوق عبر الدول المختلفة. ويجب أن تكون مشاركة الجهات التنظيمية في هذه العملية بالاختيار بما يفرض مساحة من المرونة وحرية الاختيار للجهات المشاركة.

44. وقد تحقق هذه العملية فائدة للابتكارات التي لا تتناسب مع إطار العمل التنظيمي القائم، كما قد تُوفر للهيئات التنظيمية بالمثل الفرصة لدراسة نماذج الأعمال والتقنيات الناشئة عن كُتب للاستفادة منها في أعمالها الخاصة بالسياسات والإشراف. ونحن نرى أن الفوائد المحتمل تحقيقها للهيئات التنظيمية تحمل نفس أهمية تلك الفوائد الخاصة بالشركات.

ماذا

45. قد تمنح التجارب العابرة للحدود الشركات الفرصة لاختبار الأفكار المبتكرة في دول مختلفة بما يحقق لها رؤى مستنيرة في الوقت الفعلي عن كيفية عمل المنتج أو الخدمة التي يقدمونها في السوق. ونحن نرى بوجود فوائد يمكن تحقيقها من تجربة حل فردي في أسواق متعددة أو في نموذج أعمال يتمتع بطبيعته بتطبيقات عابرة للحدود (على سبيل المثال، التحويلات النقدية الدولية). وقد يمنح ذلك أيضاً الفرصة للهيئات التنظيمية، بحسب اختيارها، للإشراف على هذه الأفكار الجديدة عن كُتب والاستفادة منها إن أمكن وحسبما كان ذلك مناسباً في قراراتها المستقبلية الخاصة بالسياسات أو الإشراف. أضف إلى ذلك أن التجارب يمكن استخدامها أيضاً في تحقيق النتائج المرجوة ذات الصلة بالتراخيص / التصاريح لهذه الشركات بما يساعد على تسهيل دخول الشركات المبتكرة إلى أسواق جديدة على الرغم من أنها لن يزال عليها الوفاء بالمتطلبات التنظيمية اللازمة.

46. وبمرور الوقت، يمكن للسلطات التنظيمية استخدام هذه التجارب في مجالات محتملة للتقارب في الجانب التنظيمي على الرغم من أننا نرى أن ذلك الأمر يُمثل فرصة على المدى البعيد. ويمكن أن تصبب النتائج المستقاة من التجارب في الأنشطة ذات النطاق الأوسع للجهات الخاصة بوضع المعايير على الصعيد العالمي حسبما جرى تسليط الضوء عليه أعلاه.

47. هناك بعض الردود على عملية التشاور الأولية انطوت على ذكر لاحتمالية إقامة مفهوم ممارسة الأعمال في الدول الأخرى، والذي بموجبه تستطيع الشركات تجربة الأفكار الجديدة في مرافق اختبار متعددة في حال كانت مرخصة في دولة واحدة فقط. إلا أننا لا نرى في ذلك خياراً مجدياً في الوقت الراهن نظراً لاختلاف الأنظمة التنظيمية والقانونية. كما كانت هناك تعقيبات أخرى من مستجيبين آخرين ذكرت بأن النقطة الأهم في ذلك الأمر من مفهوم تطوير الأعمال هو استيضاح ما لدى الجهات التنظيمية الدولية المختلفة من توقعات من التقنيات الناشئة أو نماذج الأعمال.

48. لن تشكل مشاركة أي من الجهات التنظيمية في أي تجربة تصديقاً من هذه الهيئة التنظيمية على هذا المنتج أو الخدمة، وسيكون من المقترض على الشركات التي تُجري هذه التجارب الوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية السارية في الدول ذات الصلة.

كيف

49. على الشركات التي تتقدم بطلب لإجراء تجربة عابرة للحدود الوفاء بالشروط المسبقة للدخول في أي بيئة تفاعلية عالمية حسبما تتطلب الجهات التنظيمية المشاركة. وسوف يجري توفير هذه المعايير للجمهور لضمان تحقيق الشفافية بشأن الشركات التي سيجري قبولها. ولا نوصي بصياغة مجموعة واحدة من المعايير يكون على هياكل التنظيمية الالتزام بها نظراً للمجموعة الكبيرة من المهام التنظيمية المعنية. وسوف تتضمن المعايير الحد الأدنى لوضع الكيان الذي سيكون لازماً لإجراء الشركة للتجارب في دولة بعينها.

50. سوف تذكر الجهات التنظيمية عند انضمامها إلى الشبكة ما إن كان دعم التجارب يقع ضمن الأمور التي يمكنها أن تساهم في تسهيلها، وهو ما سيجري توضيحه للشركات قبل تقديم الطلبات. قد يرغب بعض الأعضاء من الجهات التنظيمية في التركيز على الشبكة والعمل المشترك بدلاً من دعم التجارب، وسيكون للسلطات التنظيمية حرية اختيار مستوى مشاركتها.
51. بالنسبة لإجراء التجارب، فعلى الشركات إثبات تمتعها بالقدرات اللازمة للعمل في دول متعددة على مدار المدة اللازمة لإجراء أي من التجارب. وفي حال أبدت أي من الشركات للشبكة في وقت مبكر جداً رغبتها في إجراء تجارب عابرة للحدود، فقد يكون من الأفضل لها إجراء التجارب على نطاق دولة واحدة قبل التوسع في ذلك الأمر.
52. يمكن أن تبدأ التجارب العابرة للحدود في شكل مجموعات متشابهة وفي موضوعات محددة لإدارة الموارد بشكل يستهدف تعريف الجهات التنظيمية المشاركة بكيفية إدارة التجارب في مرحلة مبكرة. يمكن إجراء التجارب الأولى بحيث تُفيد الشركات في عدد من الدول المرغوب إجراء الاختبار بها، إلا أن عدد الدول يمكن أن يرتفع في المستقبل فور تمتع الأعضاء بمزيد من الخبرة في العمل في التجارب العابرة للحدود.
53. هناك خيار آخر يتمثل في أن تكون عملية تقديم الطلبات بشكل دوري بدلاً من المنهجية المعتمدة على العناصر المتشابهة، والتي تستطيع الشركات بموجبها تقديم الطلبات في أي وقت، وهو ما يوفر مزيداً من المرونة للشركات التي ترغب في طلب إجراء التجارب.
54. على الشركات التقدم بالطلب أولاً إلى الهيئة التنظيمية المحلية لديها، وذلك في الحالات التي تكون فيها تلك الشركات شركات خاضعة للتنظيم وكانت الجهة المنظمة عضواً في الشبكة. وفي الحالات الأخرى، يُقدم الطلب إلى رئيس الشبكة ويزرع على جميع أعضائها ممن ذكرت الشركة أنها ترغب في إجراء الاختبار بها. ولا يتدخل الرئيس بأي شكل في تقييم الطلب ولا يتعدى كونه منسقاً للطلب الأولي.
55. تُعقد مناقشة بين الجهات التنظيمية المختارة بعد تقديم الطلب لاتخاذ القرار بشأن الأسس الموضوعية للتجربة وما إن كان هناك أعضاء منفردين يرغبون في المضي قدماً بالطلب استناداً إلى المعايير الخاصة بهم، واهتماماتهم، وقدرتهم على تدعيم النشاط. وفي حال اجتياز إحدى التجارب المحتملة لهذا الفحص الأولي بنجاح، فسيجري إخطار الشركة بذلك. ويكون للهيئات التنظيمية التي قد تكون مهتمة بهذه التجربة في هذه المرحلة القدرة على رفض دعم التجربة قيد النظر. وسوف يُطلب من الشركات التي تجتاز تلك المرحلة تقديم خطة للتجربة تخضع للمناقشة مع الجهات التنظيمية المعنية قبل الشروع في عملية الاختبار.
56. سوف يكون لازماً على الشركات أثناء التجربة تقديم المعلومات وأوجه المساعدة الأخرى للمنظمين المعنيين لمراقبة مستوى التقدم المحرز، وسيكون من المتوقع من الجهات التنظيمية المشاركة مراجعة هذه المعلومات لفحص الامتثال التنظيمي إلى جانب مناقشة أي مسائل أخرى أو نتائج أعم تطرأ مع الجهات التنظيمية الأخرى المشاركة.
57. سيتمثل الهدف بعد التجربة في تزويد الشركة بالمعلومات الكافية عن الأسس الموضوعية للمنتج أو الخدمة وكيف استفاد منها المستهلكون أو سوق الخدمات المالية بشكل عام. ويمكن مشاركة نتائج التجربة بين أعضاء الشبكة مع إمكانية تسخيرها في قرارات إصدار التراخيص في المستقبل للشركة المعنية أو المساعدة في استيضاح مدى مناسبة التقنيات أو نماذج الأعمال الناشئة في إطار العمل التنظيمي. يمكن نشر تفاصيل مقدمي الطلبات الناجحين في بادئ الأمر ويمكن نشر النتائج أيضاً من أجل تحقيق مستوى أكبر من مشاركة المعلومات بحسب الظروف بعد فترة التجربة.

الأسئلة

- س8: هل ستشكل التجارب العابرة للحدود موضوع إهتمام بالنسبة لمؤسستكم؟ وفي حال كانت الإجابة بنعم، فهل يمكنك تقديم أي أمثلة على حالات استخدام محتملة؟
- س9: هل توافق على المنهج المقترح لإدارة عملية تقديم الطلبات للتجارب العابرة للحدود؟
- س10: [للجهات التنظيمية] هل تتوقع ظهور أي تحديات مع المنهج المقترح لإدارة عملية تقديم الطلبات أو إجراء التجارب العابرة للحدود؟

5. الخطوات القادمة

58. تطلب هذه المجموعة في الوقت الحالي تلقي تعليقات على الأسئلة الاستشارية بحلول 14 أكتوبر 2018. وسوف نعمل ونشاور خلال الشهرين القادمين مع الأطراف المعنية من مختلف الدولة المشتركة في المشروع. وسيشمل ذلك أيضاً إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة في تقديم تعليقات غير رسمية من خلال مجموعة من أنشطة المشاركة التي ستضطلع بها السلطات المذكورة في هذه الوثيقة. كما إننا نود سماع التعليقات من أصحاب المصلحة المنتمين للدول غير المدرجة في هذه الوثيقة.
59. في فصل الخريف، سنراجع التعليقات الواردة إلينا ونتفق على الخطوات القادمة، بما في ذلك الموعد الذي نتوقع فيه أن نكون في وضع يتيح لنا إطلاق الشبكة.
60. لقد أعدنا عنوان البريد الإلكتروني GFIN@fca.org.uk لأي شخص يود المساهمة في تطوير الشبكة. وسوف نتبادل مع المنظمات المدرجة أدناه التعليقات المرسله إلى هذا البريد الإلكتروني، ما لم تصرحوا بخلاف ذلك.
61. إذا كنتم تودون الاتصال بأحد الممثلين من أصحاب المصلحة المشتركين في هذا المشروع، يرجى استخدام البريد الإلكتروني الصحيح لمسؤولي الاتصال أدناه:

سوق أبطيبي العالمي

مسؤول الاتصال: Chris Kiew Smith
chris.kiewsmith@adgm.com

هيئة الأسواق المالية (AMF) (كيبك، كندا)
مسؤول الاتصال: jean.lorrain@lautorite.qc.ca

هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC)
مسؤول الاتصال: كوهوا كارتررايت – cuihua.cartwright@asic.gov.au

مصرف البحرين المركزي

مسؤول الاتصال: yasmeen@cbb.gov.bh Contact:

مكتب الحماية المالية للمستهلك (CFPB)، الولايات المتحدة الأمريكية)
مسؤول الاتصال: Paul Watkins
paul.watkins@cfpb.gov Contact:

سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)
مسؤول الاتصال: إليزابيث والاس
ewallace@dfsa.ae

هيئة السلوك المالي (FCA)، المملكة المتحدة)
مسؤول الاتصال: بول ورثينغتون
paul.worthington@fca.org.uk

لجنة الخدمات المالية في غيرنزي (GFSC)
مسؤول الاتصال: Steve Chandler
innovate@gfsc.gg

السلطة النقدية بهونغ كونغ (HKMA)
مسؤول الاتصال: Henry.Chang@hkma.gov.hk

السلطة النقدية بسنغافورة (MAS)
مسؤول الاتصال: Sopendu Mohanty
FinTech_Office@mas.gov.sg

لجنة الأوراق المالية بأونتاريو (OSC، كندا)
مسؤول الاتصال: Pat Chaukos
osclaunchpad@osc.gov.on.ca

المجموعة الاستشارية للمساعدة في الفقر (CGAP)
مسؤول الاتصال: إيفو جينيك
ijenic@worldbank.org

المرفق رقم 1 : قائمة الأسئلة

- السؤال 1: هل توافق على بيان الرسالة المقترح للشبكة؟
- السؤال 2: هل توافق على الوظائف الثلاثة الرئيسية المقترحة للشبكة؟
- السؤال 3: ما هي جوانب / مجالات التنظيم التي تشكل التحدي الأكبر عندما يتعلق الأمر بالابتكار؟
- السؤال 4: هل ترى إحصائية أي أسباب وراء احتمالية تحقيق هذه المبادرة لنتائج معاكسة لتلك التي تهدف إلى تحقيقها ؟
- السؤال 5: هل تؤمن بضرورة أن تمثل مسألة تطوير أفضل الممارسات للهيئات التنظيمية عند تقييم الابتكار المالي أولوية للشبكة؟ إذا كانت الإجابة لا، فما هي الأولويات الأخرى التي يجب على الشبكة تناولها أولاً؟
- السؤال 6: هل توافق على مبدأ إشراك هيئات وضع المعايير العالمية كجزء من الشبكة؟ وما هي الطريقة التي تود إشراك هذه المؤسسات بها؟
- السؤال 7: ما هو نوع النتائج المستقاة من أعمال السياسات والتجارب التنظيمية التي قد تحقق فائدة لمؤسستكم؟
- السؤال 8: هل ستشكل التجارب العابرة للحدود موضوع اهتمام لمؤسستك؟ وفي حال كانت الإجابة نعم، فهل يمكنك تقديم أي حالات استخدام محتملة على سبيل المثال؟
- السؤال 9: هل توافق على المنهج المقترح لإدارة عملية تقديم الطلبات للتجارب العابرة للحدود؟
- السؤال 10: [الجهات التنظيمية] هل تتوقع ظهور أي تحديات مع المنهج المقترح لإدارة عملية تقديم الطلبات أو ممارسة التجارب العابرة للحدود؟

الملحق رقم 1: البيئات الرقابية التجريبية في مجال الخدمات المالية

نشأة البيئات الرقابية

ترسخت فكرة البيئات التجريبية في تطوير البرمجيات وتم اعتبارها كنوع من وسائل الاختبار، التي تعمل بمعزل عن بيئة الإنتاج الرئيسية. وهذا بدوره يتيح اختبار الرموز الجديدة في بيئة معزولة وأمنة، مع وجود قيود على ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله.

إدخال البيئات التجريبية إلى مجال الخدمات المالية

وبعد استخدام تقنية البيئات التجريبية على نطاق واسع في البرامج الحاسوبية، تم منذ ذلك الحين تبني فكرة البيئات التجريبية في عدد من الجهات التنظيمية للخدمات المالية. وقد سعت البيئات التجريبية في مجال الخدمات المالية إلى تكرار نفس العناصر الرئيسية المستخدمة في مجال تطوير البرمجيات؛ أي أنها تتمحور حول إنشاء بيئة نتيج إجراء الاختبار بطريقة معزولة وأمنة مع فرض قيود على ما تستطيع الشركات القيام به وما لا تستطيع القيام به. ويمكن إجراء الاختبار إما على أساس افتراضي باستخدام مجموعات بيانات، أو في سوق مباشرة مع مستهلكين حقيقيين أو مشاركين في السوق. ويتيح هذا للبيئات التنظيمية التعرف على نماذج الأعمال والتقنيات الناشئة على نطاق ضيق، وعلى المدى القصير.

أهداف البيئات التجريبية

أقدمت عددٌ من الجهات التنظيمية للخدمات المالية من حول العالم على تطبيق مجموعة متنوعة من نماذج البيئات التجريبية التنظيمية المختلفة، مع وجود أهداف مختلفة تعكس مختلف الولايات والمسؤوليات القانونية التي تستأثر بها الجهات التنظيمية. وتشمل بعض الأهداف المشتركة والأكثر شيوعاً لهذه المبادرات ما يلي:

- دعم شركات الابتكار المالي وشركات الفينتيك التي تسعى لتوفير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة مبتكرة.
- ترسيخ نظام خدمات مالية يتسم بقدر أكبر من الفعالية ويدير المخاطر ويسيطر عليها بصورة أكثر كفاءة.
- فهم كيفية تفاعل نماذج الأعمال والتقنيات الناشئة مع الإطار التنظيمي والمواضع التي يمكن أن تؤدي فيها إلى عوائق أمام الدخول.
- تعزيز المنافسة الفعالة في صالح المستهلك.
- تعزيز الشمول المالي للمستهلك.

أوجه التشابه

برغم امتلاك الجهات التنظيمية دوافع مختلفة لإنشاء بيئات تجريبية تنظيمية، إلا أنها لديها بعض أوجه التشابه الواسعة. فبشكل عام، تسعى مبادرات البيئات التجريبية التنظيمية إلى دعم وتسهيل إدخال نماذج أعمال وتقنيات مبتكرة جديدة. ومن المرجح أيضاً أن تؤدي هذه الابتكارات إلى طرح أسئلة حول المتطلبات الحالية أو الإطار التنظيمي الحالي للشركات.

وهناك أوجه تشابه أخرى بين البيئات التجريبية التنظيمية، تكمن في النطاق الصغير والطبيعة المحدودة للأنشطة التي يمكن للشركات مزاولتها في نطاق البيئات التجريبية. وتختلف أنواع القيود بناءً على نوع البيئة التجريبية، ولكن القيود والنطاق المحدود للبيئة التجريبية تعني أن الشركات التي تشترك في التجربة في إطار البيئات التجريبية التنظيمية تتطلع في نهاية المطاف إلى توسيع نطاق حلها خارج نطاق البيئة المنطوية على قيود.

كما تفرض البيئات التجريبية معايير خاصة بالدخول، من أجل تحديد نوع الشركة المؤهلة للحصول على الدعم من البيئة التجريبية. وبرغم اختلاف المعايير بين الجهات التنظيمية، ولكن البيئات التجريبية - بصفة أعم - تعمل بطريقةٍ تفرض على الشركات استيفاء معايير معينة كشرطٍ للدخول.

أوجه الاختلاف

كما أوضحنا فيما سبق، فإن أهداف البيئات التجريبية التنظيمية التي تصممها الجهات التنظيمية للخدمات المالية تختلف تبعاً لنطاق ولاية الجهة التنظيمية. وتكمن الاختلافات الثلاثة الأخرى بين البيئات التجريبية في نوع الدعم المتوفر للشركات، والطريقة التي تُدار بها البيئات التجريبية، والاختلاف في الأنظمة القانونية أو التنظيمية.

قد يختلف نوع الدعم المتاح للشركات على أساس قطاعي؛ حيث إن بعض البيئات التجريبية تركز على مجالات محددة من الخدمات المالية، أو تكون - في حالات معينة - غير قادرة على توفير الدعم اللازم - كجزء من البيئة التجريبية - لنوع النشاط الذي تفكر فيه الشركة وتعتمزم المضي فيه.

تختلف أنواع الأدوات المتاحة للشركات فيما بين مختلف البيئات التجريبية؛ فعلى سبيل المثال، وفرت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية إعفاءً للشركات من الترخيص في البيئة التجريبية التنظيمية (انظر الملحق 2). وعلى النقيض من ذلك، ففي المملكة المتحدة، يجب أن تكون الشركات الراغبة في خوض تجربة الاختبار في البيئة التجريبية التابعة لهيئة السلوك المالي البريطانية حاصلةً على الترخيص لغرض النشاط التي ترغب في تجربته. وهذا يقتضي أن تقدم الشركات بطلبٍ للحصول على ترخيص مقيد؛ حيث يتعين على الشركات استيفاء الشروط التنظيمية لهيئة السلوك المالي للحصول على الترخيص اللازم، مما يتيح للشركة اختبار أفكارها على النحو المتفق عليه مع هيئة السلوك المالي لفترة زمنية محددة.

تحدد الاختلافات التشغيلية في البيئات التجريبية التنظيمية الطريقة التي تتفاعل بها الشركات مع الجهات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، تعمل بعض نماذج البيئات التجريبية على أساس شامل، بينما تستخدم نماذج أخرى عملية تطبيق متدرجة. كما إن المدة الزمنية التي قد تقضيها الشركات في نطاق البيئات التجريبية تختلف أيضاً فيما بين البيئات التجريبية، حيث تتراوح النطاقات الزمنية الشائعة بين ستة أشهر وعامين.

الملحق رقم 2: ملخص الإعفاء من الترخيص في البيئة التجريبية التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية

أطلقت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) في ديسمبر 2016 الدليل التنظيمي رقم 257 بخصوص تجريب منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية بدون حمل ترخيص خدمات مالية أسترالي أو ترخيص ائتماني (الدليل التنظيمي 257)، والذي يحتوي على معلومات عن الإعفاء من الترخيص في البيئة التجريبية التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.

لدى هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية صلاحيات قانونية لإعفاء شخص (أو فئة أشخاص) من أي مما يلي:
(أ) شرط حمل ترخيص خدمات مالية أسترالي بموجب قانون الشركات؛
(ب) شرط حمل ترخيص ائتماني بموجب قانون الشركات.

تشير هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية إلى هذه الصلاحيات بلفظ "صلاحيات تخفيفية". وقد استخدمت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية هذه الصلاحيات التخفيفية لإعفاء التكنولوجيا المالية من الترخيص (المعروف أيضاً بلفظ "إعفاء البيئة التجريبية التنظيمية") الذي يتيح للشركات المؤهلة ألا تكون حاملة ترخيص حالي لتوفير الخدمات المشمولة بالإعفاء من أجل تجريب هذه الخدمات لمدة تصل إلى 12 شهراً بدون حيازة ترخيص خدمات مالية أسترالي أو ترخيص ائتماني.

هذا الإعفاء يتيح للشركات المؤهلة تقديم المشورات وإجراء الصفقات فيما يلي (بخلاف التصرف كجهة إصدار للمنتجات):
(أ) الأوراق المالية الأسترالية المدرجة أو المسجلة بالبورصة؛
(ب) سندات الدين أو الأسهم أو السندات الصادرة عن - أو المقترح صدورها عن - الحكومة الأسترالية؛
(ج) خطط الاستثمارات المدارة البسيطة؛
(د) منتجات الإيداع؛
(هـ) بعض أنواع منتجات التأمين العام؛
(و) منتجات السداد الصادرة عن مؤسسات إيداع مرخص لها.

يتيح الإعفاء أيضاً للشركات المؤهلة العمل كوسيط أو تقيم مساعدات ائتمانية لأنواع معينة من عقود الائتمان.

يخضع الإعفاء لعددٍ من الشروط، مثل فرض حدود على العملاء والمخاطر، وتدابير حماية المستهلك، وترتيبات لتعويضات كافية، وأنظمة لتسوية النزاعات.

لقد اتخذت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية نهج القوائم البيضاء؛ الذي يعني أن هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية لا تراجع كل منتج مقترح أو خدمة مقترحة، ولا تشترك في اختيار مقدمي الطلبات والتفاوض في شروط الاختبار/التجريب الفردية للأشخاص المستفيدين من الإعفاء في هذه الأدوات المالية. كما إن الإعفاء من ترخيص التكنولوجيا المالية المقدم من هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية يتيح للشركات المؤهلة إخطار هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية تم القيام بعدها ببدء التجريب بدون خوض عملية موافقة فردية. بيد أن عملاء شركات التكنولوجيا المالية هذه سوف يظلون متمتعين بوسائل حماية أساسية بموجب القانون، مثل توفر أنظمة لتسوية النزاعات فضلاً عن تأمين التعويض المهني المقدم من الشركة.

وضمن نطاق اختصاص هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، فإن هذه هي ثمرة إحداهن التوازن بين فوائد اختبار التحقق من المفاهيم ومخاطر لحاق أضرارٍ بالمستهلك ناجمة عن سوء السلوك من جانب شركات غير مرخصة لم تثبت كفاءتها في التعامل مع المستهلكين.

ملاحظات على البيئة التجريبية التنظيمية المعززة للحكومة الأسترالية

أجرت الحكومة الأسترالية مشاوراتٍ بشأن مشروع لوائح وقانون بشأن مخاطر الإعفاء الخاص بالبيئة التجريبية التنظيمية المعززة في أكتوبر 2017 وتعمل الآن على إصدار لوائح ذات صلة في الأشهر المقبلة. وسوف تثمر البيئة التجريبية التنظيمية المعززة المقترحة عن توسيع نطاق إعفاء الفئات بموجب الإعفاء من الترخيص في البيئة التجريبية المقدم من هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية في عددٍ من المجالات الرئيسية. وهذا الإعفاء المقترح - في حالة تطبيقه حرفياً - سيقضي على الحاجة إلى الإعفاء من ترخيص فينتيك المقدم من هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية.